الأمم المتحدة

A/64/903

الجمعية العامة

Distr.: General
8 September 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الإجراءات ٢

ألف – المناقشة العامة ٢

باء – الاجتماعات المواضيعية ٥

ثالثا – خلاصة ١٤

رابعا – التوصيات ١٤

المرفق

آراء رئيس الجمعية العامة بشأن تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة ١٩

090910 090910 10-49485 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٩/٦٣، أن تنشئ، في دورتها الرابعة والستين، فريقا عاملا مخصصا معنيا بتنشيط أعمال الجمعية العامة، تكون المشاركة فيه مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء من أجل ما يلي:

(أ) تحديد سبل إضافية لتعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، بوسائل منها الاستناد إلى القرارات السابقة؛

(ب) وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الرابعة والستين.

٢ – وهذا التقرير والتوصيات الواردة فيه مقدمان عملا بذلك القرار.

٣ – وخلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، عيّن رئيس الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، رئيسين مشاركين للفريق العامل هما السيد خورخه أرغويو، الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة، والسيدة سانيا شتيغليك، الممثلة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة.

٤ – وقبل أن يبدأ الفريق العامل أعماله رسميا، عقد رئيساه المشاركان اجتماعات غير رسمية مع مختلف الدول الأعضاء ومع ممثلين عن مجموعات سياسية مختلفة. وخرج رئيسا الفريق المشاركان من تلك الاجتماعات بفوائد جمة مستقاة من الرؤى المتعمقة للدول الأعضاء ومن أفكارها، فيما يتعلق بكل من جوهر عملية التنشيط وجانبيها التقني والإجرائي.

ثانيا – الإجراءات

٥ – عقد الفريق العامل سبع جلسات: في ٢٦ شباط/فبراير، و ٢٦ آذار/مارس، و ٢٦ و ٢٨ نيسان/أبريل، و ١٨ حزيران/يونيه، و ١٣ تموز/يوليه و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٦ – ونُظِّم برنامج العمل في مرحلتين عمليتين على النحو التالي: (أ) المناقشة العامة وتبادل الآراء؛ (ب) الاجتماعات المواضيعية. وخلال كل مرحلة من هاتين المرحلتين، حدد المندوبون سبلا لمواصلة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها.

ألف – المناقشة العامة

٧ – في جلسته الأولى التي عقدت في ٢٦ شباط/فبراير، أجرى الفريق العامل مناقشة عامة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، قُدمت خلالها مداخلات من ١٨ دولة عضوا، من بينها مداخلات جرت باسم مجموعات سياسية مختلفة.

٨ - وأعرب الرئيسان المشاركان، في ملاحظاتهما الافتتاحية، عن شكرهما لسلفيهما من الدورة الثالثة والستين لما قاما به من عمل مهم وما أحرزوه من إنجازات. وأشارا إلى أن تلك الإنجازات ستشكل أساس العمل في الدورة الحالية. وشجعا الدول الأعضاء على الدخول في حوار صريح وشددا على أن عملهما سيرتكز على مبدأي الشفافية والشمول.

٩ - وأكد رئيس الجمعية العامة، في كلمته التي استهل بها الاجتماع، على ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة وذكر أن تنشيطها مسألة سياسية في المقام الأول تتطلب من الدول الأعضاء تعبئة الإرادة السياسية الضرورية لإحداث التغييرات اللازمة.

١٠ - وعقب الملاحظات التي أدلى بها الرئيس، رحب المتكلمون بتعيين الرئيسين المشاركين.

١١ - وتناول الممثلون أثناء المناقشة كثيرا من المشاكل ذات الصلة، ومن بينها ما يلي: تنفيذ القرارات الحالية المتعلقة بعملية التنشيط؛ والعلاقات بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة (وخاصة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن)؛ وإصدار الوثائق في مواعيدها وأهمية الحد من طباعتها وتوزيعها (بالإضافة إلى ما يتصل بذلك من وفورات في التكاليف)؛ ودور المناقشات المواضيعية وأهميتها؛ وإبراز أنشطة الجمعية العامة؛ واستعمال تكنولوجيا التصويت والاقتراع وتحسينها؛ وعمليات تعيين الأمين العام وانتخاب رئيس الجمعية العامة؛ وتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة.

١٢ - وأكد العديد من الممثلين على أن التنشيط عملية سياسية هدفها الرئيسي هو تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية التداولية والتمثيلية والمختصة برسم السياسات في الأمم المتحدة، ومناهضة محاولات تقويض ذلك الدور، بما في ذلك تقويضه من خلال الجور عليه. وشدد متكلمون آخرون على أن الهدف من العملية ينبغي أن يكون جعل أعمال الجمعية أكثر كفاءة وفعالية، بطرق منها تحسين أساليب عملها وتكييف جدول أعمالها مع الحقائق العالمية الراهنة.

١٣ - وحثت دول أعضاء عديدة الفريق العامل على تحقيق نتائج ملموسة، ودعت إلى التركيز على تنفيذ المقررات والقرارات المتصلة بعملية التنشيط، مشيرة إلى وجوب إجراء تقييم واف لحالة تنفيذ القرارات والتحديد الواضح للأسباب الأساسية وراء أي قصور في التنفيذ، ومؤكدة الأهمية القصوى لهذا التقييم. واقترح أحد الوفود النظر في السبل الهادفة إلى ضمان التحقق من إحراز نتائج ملموسة.

١٤ - وأشير إلى أن التوازن فيما بين الأجهزة الرئيسية، ولا سيما التوازن مع مجلس الأمن، في ضوء ما يراه العديد من الممثلين من وجود جور على عمل الجمعية العامة، يمثل مسألة

مهمة ينبغي معالجتها. ويشمل ذلك، حسب ما ارتأى عدد من المتكلمين، جعل المجلس أكثر خضوعا للمساءلة أمام الجمعية العامة والمواءمة بين برنامج عمل كل منهما.

١٥ - وجرت الإشارة إلى أن النظر في العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن يكون أيضا في سياق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

١٦ - وأشار أحد الممثلين إلى أن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن مسألة دستورية أساسية. وارتأى ممثل آخر أن الفريق العامل ينبغي له ألا يجور على هيئات أخرى وألا يتغير توزيع المسؤوليات لصالح الجمعية العامة.

١٧ - وذهب العديد من الممثلين إلى وجوب تعزيز دور الجمعية العامة في عملية اختيار الأمين العام، وأعرب كثيرون عن أسفهم لأنه لم يتم بعد بشكل كامل تنفيذ ما تتضمنه القرارات السابقة من أحكام بهذا الشأن.

١٨ - وذكر عدد من المتكلمين أن تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة هو من المواضيع التي يمكن أن يركز عليها الفريق العامل المخصص وأن دولا أعضاء عديدة تتطلع إلى معرفة آراء الرئيس المرتقبة بشأن تعزيز الذاكرة المؤسسية للمكتب. وارتأى العديد من الممثلين أيضا أن من الأساسي ضمان توافر موارد مالية وبشرية كافية ويمكن التنبؤ بها كشرط مسبق لنجاح عمل المكتب. **ورحبت مجموعة من البلدان بالتدابير المتخذة بالفعل لتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة.**

١٩ - وشدد أحد الممثلين على أنه ينبغي للفريق العامل المخصص أن يركز على التدابير التي يمكن أن تُحدث تغييرا حقيقيا فيما يتعلق بممارسات وإجراءات الجمعية العامة ذاتها، ولا سيما أساليب عملها، وأن تؤدي إلى زيادة التعاون فيما بين أعضائها. وشدد الوفد نفسه أيضا على أهمية مسألة إتاحة التغطية الإعلامية.

٢٠ - وفيما يتعلق بنظام التصويت والاقتراع في الجمعية العامة، حث الكثير من المتكلمين على توخي الحذر اللازم فيما يتعلق بسرية وسلامة عملية التصويت، بالنظر إلى أن الاقتراحات المختلفة المقدمة بشأن استعمال الماسحات الضوئية لم تقنع كل الأعضاء بعد بأنها ستؤدي إلى تعزيز سرية التصويت أو على الأقل الحفاظ عليها. وشدد ذات الممثلين على أنه لم يتم حتى الآن اتخاذ أي قرار رسمي بتطبيق نظام جديد للاقتراع. وشددت مجموعة أخرى من البلدان على أهمية تحسين نظم التصويت الراهنة وعلى ضرورة الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة.

٢١ - وأكد أحد الممثلين على ضرورة زيادة إبراز أعمال الجمعية العامة. وأشاد متكلم آخر بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها رابطة المراسلين المعتمدين لدى الأمم المتحدة إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في دورته السابقة مُبديا ترحيبه بتقديم

مزيد من الإحاطات الإعلامية المماثلة. وأكدت مجموعة من الممثلين أهمية الأخذ بسبل لتحسين نوعية ودقة وثائق الجمعية العامة باللغات الرسمية الست.

٢٢ - وختاما، أعرب الرئيسان المشاركان عن شكرهما للدول الأعضاء لمشاركتها في المناقشة ولما قدمته من دعم وما أبدته من آراء، وأكدا للفريق العامل أنهما سيسترشدان بتلك الآراء والشواغل.

٢٣ - وكنتيجة للمداولات المشار إليها أعلاه، عمم الرئيسان المشاركان، في رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، خطة عمل اقترحا فيها عقد ثلاثة اجتماعات مواضيعية تركز على القضايا التي نالت أكبر قدر من الذكر بوصفها الأكثر أهمية لعملية تنشيط الجمعية العامة، وهي المسائل التي ذكرت على نحو أكثر تواترا:

(أ) تنفيذ قرارات الجمعية العامة وجدول أعمالها؛ والمسائل التشغيلية والتقنية، بما فيها المعلومات بشأن نظام التصويت في الجمعية العامة، في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر؛

(ب) دور الجمعية العامة وعلاقتها بالهيئات الرئيسية الأخرى للمنظمة، وقدرة الجمعية على إبراز دورها والتوعية العامة بأعمالها؛ ودور الجمعية العامة ومسؤوليتها في عملية تعيين الأمناء العامين للأمم المتحدة؛

(ج) تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة وتعزيز مهام المكتب وعلاقته بالأمانة العامة.

٢٤ - وفي ضوء وجهات النظر التي أبداها عدة متكلمين في الاجتماع الذي عقد في ٢٦ آذار/مارس، خضع مشروع البرنامج المقترح لتنقيح إضافي، في رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل، جرى بموجبه تقسيم الموضوع الثاني (ب) بحيث يُناقَش البند المعنون ''دور الجمعية العامة وعلاقتها بالهيئات الرئيسية الأخرى'' بشكل منفصل عن البند المعنون ''دور الجمعية العامة ومسؤوليتها في عملية تعيين الأمين العام''. ويرد أدناه موجز عن الاجتماعات المواضيعية الأربعة.

باء - الاجتماعات المواضيعية

تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط أعمالها وأساليب عمل الجمعية العامة، بما في ذلك المسائل التشغيلية والتقنية، مثل التصويت والاقتراع

٢٥ - عقد الاجتماع المواضيعي الأول، بالصيغة المشار إليها في خطة العمل، في ٢٦ آذار/مارس. وكانت لعشرة ممثلين، تحدث بعضهم أيضا باسم مجموعات، مداخلات في

المناقشات المتعلقة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة عن تنشيط أعمالها وبأساليب عمل الجمعية العامة، بما في ذلك المسائل التشغيلية والتقنية، مثل التصويت والاقتراع.

٢٦ - ووافقت دول أعضاء عديدة على أن أفضل سبيل لتنشيط الجمعية العامة هو تنفيذ القرارات السابقة. واعتُبرت قائمة القرارات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة المرفقة بالتقريرين السابقين للفريق العامل (A/62/952/Add.1، المرفق الثاني و A/63/959، المرفق) أداة مفيدة في تقييم الدول الأعضاء لحالة التنفيذ. واقترح عدة ممثلين تحديث القائمة بصفة منتظمة، بما في ذلك إدراج إشارة إلى أسباب عدم التنفيذ. كما اقترح عدد كبير من الدول الأعضاء إعادة النظر في القائمة بهدف جعله أكثر اقتضابا، وذلك بحذف كل الإشارات إلى التوصيات التي جرى تنفيذها فعلا والتركيز على التوصيات التي لم تنفذ بعد.

٢٧ - وفيما يتعلق بالوثائق، أكدت مجموعة من البلدان أهمية تحسين نوعية ودقة الوثائق وضمان إصدارها بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة. وطُلب إلى الأمانة العامة أن تبلغ الدول الأعضاء بالوفورات التي يمكن تحقيقها من خلال التوقف عن توزيع نسخ ورقية من وثائق الأمم المتحدة على البعثات الدائمة (انظر الفقرة ٥٧ أدناه)، وأُعرب عن التأييد أيضا لاستعمال الإنترنت بصورة أوسع حتى تصبح فعلا القناة الرئيسية لنقل المعلومات وتوزيع الوثائق. وجرى تأكيد أهمية إصدار الوثائق في حينها باللغات الرسمية الست جميعها.

٢٨ - وأكد عدة متكلمين أن فائدة المناقشات المواضيعية تكون في درجاتها القصوى إذا كانت موجهة نحو تحقيق نتائج ومرتبطة بالقضايا الناشئة. وفي الوقت ذاته، جرى الإعراب عن القلق من خطر تكرار المناقشات. وأشار أحد الوفود إلى أنه سيكون من المفيد أن يستند اختيار المواضيع إلى النتائج المتوقعة منها واقترح أن يجري رئيس الجمعية العامة نوعا ما من التشاور مع الأعضاء من وقت لآخر لتحديد المواضيع بالاستناد إلى نهج يقوم على النتائج.

٢٩ - وفيما يتعلق بمسألتي التصويت والاقتراع، أولت مجموعة من البلدان أهمية كبيرة لتحسين نظام الاقتراع القائم وأشارت إلى ضرورة تكييفه مع التكنولوجيات الحديثة. وأبدت هذه المجموعة ترحيبها بتنظيم إحاطة إعلامية تكميلية بشأن نظم التصويت وأحدث تكنولوجيات التصويت المتاحة. إلا أن بلدانا كثيرة أخرى لاحظت أن النظم التي عرضت حتى الآن لا يبدو أن أيا منها يلبي جميع معايير الجمعية العامة وشواغلها وأنه نتيجة لذلك لم يتخذ حتى الآن أي قرار رسمي بهذا الخصوص. وأكدت استعدادها لدراسة أي اقتراح بنظام جديد يؤدي إلى تحسين النظام الحالي ويلبي متطلبات الأمن والسرية. وأشارت إلى وجوب الإبقاء على النظام الحالي حتى ذلك الحين. وأعرب ممثل آخر عن رغبته في أن يرى تعديلات تتم من خلال الاستخدام الكفء للموارد المالية القائمة دون أي احتياجات إضافية في الميزانية.

٣٠ - وختاما، أشار الرئيسان المشاركان أنهما سيعيدان النظر في إمكانية إعادة تنظيم المسائل التي سيجري تناولها في الاجتماع المقبل للفريق العامل أو إعادة ترتيب مواعيد تناولها (انظر الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أعلاه)، ولخصا أيضا المواقف التي أبدتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بتكنولوجيات الاقتراع.

دور الجمعية العامة وعلاقتها بالأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة

٣١ - في الاجتماع المواضيعي الثاني، المعقود في ٢٦ نيسان/أبريل، تطرق ١٧ ممثلا، بعضهم تحدث أيضا باسم مجموعات مختلفة، لمسألة دور الجمعية العامة وعلاقتها بالبعثات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

٣٢ - وأعرب متكلمون عديدون عن تقديرهم لاستجابة الرئيسين المشاركين لطلب الدول الأعضاء تخصيص اجتماعين منفصلين، أحدهما بشأن البند الحالي، وآخر مقبل عن اختيار الأمين العام، وهما البندان اللذان كان مقررا أن ينظر فيهما معا.

٣٣ - وشدد المتكلمون بصفة عامة على دور الجمعية العامة وسلطتها بصفتها أكثر الهيئات تمثيلا في مجال السياسة الدولية وأكدوا ضرورة تعزيز عملها، بوسائل من بينها تحسين علاقات العمل بينها وبين الهيئات الرئيسية الأخرى، وبخاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الأمانة العامة.

٣٤ - وفيما يتعلق بالعلاقة بين الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى، أبدت دول أعضاء عديدة رأيا مفاده أن الهدف الرئيسي لتنشيط الجمعية العامة هو تعزيز دورها وموقعها بوصفها الهيئة الرئيسية التداولية والتمثيلية والمقررة للسياسات في الأمم المتحدة. وأشار عدة متكلمين إلى الأحكام ذات الصلة من الميثاق التي تبين مهام وصلاحيات كل هيئة من هذه الهيئات وأشار أحد الممثلين إلى أنه لا توجد علاقة تبعية بين هيئة وأخرى.

٣٥ - أكدت مجموعة كبيرة من الممثلين أن دور وسلطة الجمعية العامة، بما في ذلك فيما يخص المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المواد ١٠ إلى ١٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، من المناسب إعمالهما باستخدام الإجراءات المبينة في المواد ٧ إلى ١٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وهو ما يتيح للجمعية العامة اتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة.

٣٦ - وأعرب البعض عن القلق من استمرار وجود الانطباع بأن مجلس الأمن يجور على عمل الجمعية العامة وجدول أعمالها، بما في ذلك في مجالات إرساء المعايير والمسائل التشريعية والإدارية والمتعلقة بالميزانية. وارتأى هؤلاء الممثلون أن التنسيق بين الهيئات الرئيسية ورؤسائها أمر ذو أهمية قصوى ويتعين أن يشمل جدول أعمال كل هيئة وبرنامج عملها.

وأُشير إلى أن القرارات السابقة الرامية إلى زيادة التنسيق بين الهيئتين موجودة وكل ما يلزم هو تنفيذها. وسيشمل هذا التنفيذ، في جملة أمور، الاجتماعات المنتظمة بين رؤساء الهيئات الرئيسية. واقترح أحد الممثلين إنشاء مقعد دائم لرئيس الجمعية العامة في مجلس الأمن، واقترح آخر بدء إجراء تبادل منتظم بين الجمعية العامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

٣٧ - وجرى أيضا الإعراب عن بعض القلق من عدم تنفيذ الأحكام المتعلقة بتحسين التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، والأحكام المتصلة بتقديم التقارير التي تركز على مواضيع خاصة. إلا أنه جرت الإشارة إلى أن إعداد التقارير السنوية قد أدخلت عليه تحسينات، ولا سيما المشاورات التي جرت تحت رئاسة كل من فييت نام وأوغندا.

٣٨ - وأشار متكلم يتولى حاليا رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مركزا على العلاقة مع هذا المجلس، إلى قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ وإلى وجوب تفادي ازدواجية العمل بين الهيئتين. واقترح المتكلم بالتالي أن يطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وتفاديا لتمييع دور الجمعية العامة، يتعين أن تتوخى الانتقائية بأن تركز اهتمامها على المسائل التي لا يجري التداول بشأنها في هيئات أخرى. ولهذا ينبغي لبنود جدول الأعمال التي لا يتم تناولها طيلة عدد معين من السنوات أن تُعرض تلقائيا للتجديد بطلب من الدول الأعضاء، وإلا حذفت تلقائيا. غير أن هذا الاقتراح قد رفضه ممثل آخر مُبديا معارضته التامة لفكرة بنود الانقضاء.

٣٩ - ومن المسائل الأخرى التي أثيرت أثناء الاجتماع دور المناقشات المواضيعية والوثائق وعملية اختيار الأمين العام. ففيما يتعلق بالمناقشات المواضيعية، شدد أحد الممثلين على فائدة تشاور رئيس الجمعية العامة مع الدول الأعضاء بشأن اختيار مواضيع المناقشات. وذهب ممثل آخر إلى أن الجمعية العامة ينبغي لها أن تقوم بدور طليعي في حماية البيئة عن طريق الحد من توزيع الوثائق وتعميمها إلكترونيا بدلا من ذلك. وجرت الإشارة مرة أخرى إلى إجراء الاقتراع في الجمعية العامة وإلى ضرورة زيادة كفاءته عن طريق الأخذ بنفس التكنولوجيا الحديثة التي تستخدمها منظمات أخرى. وشدد الممثل نفسه على ضرورة كفالة الأمن والسرية. كما علق عدة متكلمين على مسألة عملية اختيار الأمين العام، التي هي موضوع الاجتماع المقبل.

دور الجمعية العامة ومسؤولياتها في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه

٤٠ - في الاجتماع المواضيعي الثالث، المعقود في ٢٨ نيسان/أبريل، قُدمت مداخلات من قبل ٢٠ ممثلا، بعضهم قدمها أيضا باسم مجموعات مختلفة.

٤١ - وأكد أعضاء عديدون أهمية دور الجمعية العامة ومسؤولياتها في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه، بما في ذلك عن طريق الإشارة إلى المادة ٩٧ من الميثاق التي أسندت بموجبها إلى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن ولاية مشتركة تتمثل في الاضطلاع بمهمة تسمية وانتخاب الأمين العام. وجرى الإعراب عن رأي مؤداه أن دور الجمعية العامة كان حظه التهميش تاريخيا في هذا الصدد. وعليه، فقد أكد الممثلون الذين أبدوا هذا الرأي ضرورة زيادة الشفافية والشمول في عملية الاختيار والتعيين ودعوا إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من القرارين ٥١/٢٤١ (انظر الفقرات ٥٦-٥٧ و ٥٩-٦٠) و ٦٠/٢٨٦ (انظر الفقرات ١٧-١٩). **واقترح وفد آخر أيضا أن يُطلع الميسران المشاركان الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن على الاقتراحات التطلعية التي أبديت في الفريق العامل بشأن القضايا ذات الصلة، ومنها تلك المتعلقة بدور ومسؤوليات الجمعية العامة في عملية اختيار وتعيين الأمين العام.**

٤٢ - وأولت مجموعة أخرى من الدول الأعضاء اهتماما كبيرا أيضا للتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من الميثاق والقرارات المعنية ورحبت بدعوة مجلس الأمن إلى أن يطلع الجمعية العامة بانتظام على الجديد في الخطوات المتخذة في هذا الصدد. وجرى التأكيد بصورة محددة على أن عملية التعيين الرسمية يجب أن تسير حسب الإجراءات المبينة في الميثاق.

٤٣ - وأعرب متكلم آخر عن تأييده للمقترحات الواقعية ولكنه نبه إلى وجوب احترام أحكام الميثاق المتعلقة بتقسيم الصلاحيات والإبقاء على الممارسة المنصوص عليها في المادة ٩٧. ولم يؤيد هذا الممثل المحاولات الرامية إلى إعادة توزيع الصلاحيات وإسناد بعضها إلى الجمعية العامة على حساب مجلس الأمن أو محاولات تعديل نص المادة ٩٧ ولكنه أقر بإمكانية تحسين العملية الراهنة. ولاحظ ممثل آخر أن العروض التي قدمت إلى المجموعات الإقليمية في عام ٢٠٠٦ قد أتاحت الفرصة للدول الأعضاء للاستماع إلى المرشحين ووجهات نظرهم. ومع أن هذا الممثل نفسه قد أعرب عن تفضيله لاستمرار إدخال تحسينات في هذا المجال، فقد لاحظ أيضا أن عملية اختيار الأمين العام تفوق في شفافيتها عملية اختيار رئيس الجمعية العامة، مشيرا إلى أن الاختلاف بين العمليتين جدير بالنظر.

٤٤ - واقترح أحد المتكلمين أن يتشاور رئيس الجمعية العامة مع الدول الأعضاء بشأن المرشحين وأن يحيل نتائج تلك المشاورات إلى مجلس الأمن؛ واقترح الممثل نفسه النظر في عمليات الاختيار التي تتم في الهيئات الأخرى، مثل العمليات المتبقية في صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وأعرب ممثل آخر عن تأييده لهذه النقطة الأخيرة وأشار إلى أنه لن يلزم لإحداث التغييرات الضرورية في عملية الاختيار إدخال أي تعديلات على الميثاق أو اتخاذ أي تدابير حساسة أخرى.

٤٥ - وسلم ممثل آخر بالحاجة إلى تحسين عملية الاختيار من أجل تحديث الأمم المتحدة بما يجعلها تتواكب مع أفضل الممارسات المعمول بها في منظمات دولية أخرى ودعا إلى الأخذ بمنهجية نظامية لتحديد وتسمية المرشحين المحتملين وإلى إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للالتقاء بالمرشحين لمنصب الأمين العام، ربما من خلال عقد اجتماع غير رسمي للجمعية العامة. ودعا ممثل آخر إلى تقديم المرشحين رسميا بطريقة تتيح وقتا كافيا لتبادل الرأي مع الدول الأعضاء.

٤٦ - وأبدى متكلم اقتراحا آخر مفاده أن يمثُل المرشحون أمام الجمعية العامة، وأن بإمكان الجمعية العامة عندئذ أن تقدم قائمة بمرشحيها إلى مجلس الأمن الذي يمكنه بدوره أن يرسل مرشحه إلى الجمعية العامة. وعلى هذا سيؤدي كل من الهيئتين الدور المنوط به في عملية بسيطة وشفافة. واقترح وفد آخر إحالة المادة ٩٧ إلى محكمة العدل الدولية لمعرفة تفسيرها القطعي لها.

٤٦ مكررا - **وشددت مجموعة كبيرة من الوفود على أن الممارسة الراهنة قد همشت دور الجمعية العامة في عملية اختيار وتعيين الأمين العام؛ وأن مجلس الأمن، وبخاصة البعثات الدائمة، قد تولى صلاحيات أكبر من اللازم على مر السنين في هذا الشأن. وعلى هذا فإن القرار ١١ (د-١) الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ قد ثبت قصوره في تبديد القلق المتزايد الذي يساور أعضاء الجمعية العامة في هذا الصدد. وأكدت المجموعة ذاتها على أنه ليس من نيتها أن تشرع في عملية تهدف إلى تعديل الميثاق، ولا سيما المادة ٩٧ منه، بل بالأحرى السعي إلى إدخال تحسين حقيقي في الإجراء الراهن ضمن الإطار الذي حددته المادة ٩٧. وقد يشمل هذا التحسين، الذي ينبغي أن يبدأ بالتنفيذ الفعلي للقرارات المتخذة بالفعل، إدخال تغيير ملموس في الإجراء الراهن ذاته.**

٤٦ ثالثا - **اقترح أحد الوفود أن يكون هناك إجراء محدد بوضوح ضمن قرار للجمعية العامة يغطي العملية برمتها وقرار لمجلس الأمن يرسي إجراء محددا يتعين اتباعه في هذه الحالة؛ والعمل على زيادة الشفافية والشمول في عملية الاختيار ووضع معايير لضمان أخذ التناوب الإقليمي والمساواة بين الجنسين في الاعتبار وقت الانتخاب؛ وتحديد أجل زمني لتقديم الترشيحات للمنصب رسميا؛ وإجراء مشاورات غير رسمية في الجلسة العامة لكي يتمكن المرشحون لمنصب الأمين العام من موافاة جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة بآرائهم وخططهم ومشاريعهم ومبادراتهم؛ واعتماد مجلس الأمن، وفقا لأساليب عمله، إجراء وحيدا لاختيار المرشح الذي سيجري تقديمه إلى الجمعية العامة للنظر في أمر اختياره. وسيحول ذلك دون تعديل الإجراء عند كل عملية اختيار.**

تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة

٤٧ - في الاجتماع المواضيعي الرابع، المعقود في ١٨ حزيران/يونيه، قُدمت بيانات من ١٧ وفدا، بعضهم قدمها أيضا باسم مجموعات مختلفة.

٤٨ - وفي بداية الاجتماع، أدلى رئيس الجمعية العامة ببيان لعرض آرائه بشأن تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب الرئيس (انظر المرفق)، وذلك وفقا للفقرة ٥ من القرار ٣٠٩/٦٣. وأكد الرئيس في تعليقاته الحاجة إلى تعزيز الجمعية العامة وإلى أن تقوم بدورها في إنهاء النزاعات والتخلف. وأشار أيضا إلى حالات محددة جرى فيها تخصيص موارد لمكتب الرئيس، وإلى أنها غير كافية في الوقت الراهن، معربا عن أمله في أن ينظر الفريق العامل المخصص في توصياته بطريقة شمولية.

٤٩ - وفي المناقشة اللاحقة، رحبت الوفود المشاركة بما ذكره الرئيس وشكرته على بيانه.

٥٠ - وأعربت دول أعضاء عديدة عن تأييدها لمبدأ تعزيز مكتب الرئيس، بما في ذلك إمكانية زيادة الميزانية المخصصة له، وتزويده بوظائف إضافية وحيز كاف للمكاتب. **وأعربت مجموعة من البلدان عن ترحيبها بالتدابير المتخذة بالفعل لتعزيز مكتب الجمعية العامة.**

٥١ - وشددت عدة وفود أخرى على الأهمية القصوى للذاكرة المؤسسية ورحبت بالخطوات المتخذة بالفعل في هذا الصدد. بل وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لفكرة التقارير المتعلقة بالدروس المستفادة، بما تتضمنه من جداول تبين الحالة، مشيرةً إلى وجوب إتاحة هذه التقارير أيضا لجميع الدول الأعضاء، وإلى إمكانية استخدامها كأداة فعالة لضمان الحفاظ على الذاكرة المؤسسية. وإذ أشار أحد الوفود إلى المبادرة التي قام بها في اتخاذ القرار ٥٠٩/٥٦ الذي قررت بموجبه الجمعية العامة انتخاب رئيسها قبل افتتاح كل دورة بثلاثة أشهر على الأقل، فقد اقترح أن تستخدم فترة الثلاثة أشهر هذه بأقصى قدر يمكن أن تتحقق منه منفعة وأن يقدَّم تقرير بشأن الدروس المستفادة فور إتمام الانتخاب وأن يقدم الرئيس المنتهية ولايته تقرير متابعة لدى اختتام الدورة.

٥١ مكررا - **وأكدت مجموعة من البلدان أهمية ضمان كفاءة عملية تسمية رؤساء الجمعية العامة واختيارهم ونقل المسؤوليات فيما بينهم.**

٥٢ - وجرى الترحيب بروح فكرة التوازن الجغرافي فيما بين موظفي مكتب رئيس الجمعية العامة والإشادة على وجه التحديد بالممارسة التي يتبعها الرئيس الحالي، غير أنه جرى أيضا الإعراب عن رأي مفاده أن الرئيس ينبغي أن تكون له سلطة كاملة في اختيار مستشاريه. واقترح أحد الوفود اعتبار التوازن بين الجنسين معيارا إضافيا لاختيار الموظفين.

٥٣ - ومع أن زيادة مخصصات الميزانية قد حظيت بتأييد كبير، فقد أكد عدة متكلمين ضرورة اتباع الإجراءات المناسبة وأن تلك المسألة ينبغي مناقشتها في سياق المداولات المتعلقة بالميزانية في اللجنة الخامسة. وذهب أحد الوفود، على سبيل المثال، إلى أن ذلك ينبغي أن يتم استنادا إلى تقرير مفصل. وطلب متكلم آخر توضيحا بشأن الدعم الذي يتلقاه المكتب من خارج الميزانية وبشأن التفاصيل المتعلقة بالصندوق الاستئماني الذي جرى إنشاؤه مؤخرا. وإذ أحاط وفد آخر علما بالموارد المتاحة حاليا للمكتب، فقد اقترح أيضا متابعة هذه المسألة عبر الآليات المناسبة في الدورة السادسة والستين، وذلك ليتسنى أيضا آخذ آراء رئيسي الدورتين الخامسة والستين والسادسة والستين في الاعتبار. واقتُرح أيضا تقيم التحسينات المحددة التي أدخلت عن طريق التوسعات السابقة للمكتب، مثل ما تضمنه القراران ١٢٦/٥٨ و ٢٨٦/٦٠. **وأعربت مجموعة من البلدان عن ترحيبها بالتدابير المتخذة بالفعل لتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة.**

٥٣ مكررا - **واقترح أحد الوفود إنشاء فريق مخصص لمكتب رئيس الجمعية العامة على أن يظل الفريق قائما في كل وفت ولا يتغير كل سنة، وذلك لضمان إدارة الرئاسة بكفاءة وفعالية. وأشير إلى وجوب أن يحترم تشكيل فريق مستشاري الرئيس بالضرورة مبدأ التوازن الجغرافي وأن يأخذ أيضا ببعض معايير الانتقائية، ضمانا لتمتعهم بمستوى رفيع من المهنية والأداء الفني.**

٥٤ - وسلم متكلمون عديدون بوجوب تزويد الرئيس بخدمات مراسم وأمن كافية تتناسب مع مكانة المكتب، بما في ذلك تزويده بما يكفي من حيز المكاتب.

٥٥ - وإذ أشارت مجموعة من الدول الأعضاء إلى العلاقة بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة وكذا بين مكتب رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة، فقد أعربت عن رأي مفاده أن انتهاج أي سبيل عدا النهج التعاوني سيؤدي حتما إلى إضعاف المنظمة على نحو يلحق الضرر بجميع أعضائها.

٥٦ - وفيما يتعلق بإبراز أعمال الجمعية العامة، أشار عدة متكلمين إلى ضرورة تحسين إمكانية وصول وسائل الإعلام إلى الجمعية العامة ورئيسها وشددوا على فائدة الاستخدام المعزَّز للتكنولوجيا الحديثة. وذُكر أن إدارة شؤون الإعلام ورابطة المراسلين المعتمدين لدى الأمم المتحدة سيكون لهما دور تضطلعان به في هذا الصدد. وأكد أحد الوفود أيضا على الدور المهم الذي يمكن أن يُطلب من رؤساء اللجان الرئيسية القيام به. وجرى التطرق إلى فكرة محددة وهي أن يزيد رئيس الجمعية العامة من تواتر الإحاطات التي يقدمها فور انتهاء جلسات الجمعية. واقترح وفد آخر أن تجرى أيضا دراسة أفضل الممارسات المتبعة في منظمات دولية أخرى فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية.

٥٧ - وتحدث الأمين العام المساعد لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى الاجتماع بشأن الوثائق، ردا على تساؤلات أثيرت في اجتماعات سابقة. وذكر الأمين العام المساعد في إحاطته أن الأمانة العامة قد توقفت عن التوزيع الداخلي للنسخ المطبوعة للوثائق الرسمية اعتبارا من بداية السنة مشددا على ما أدى إليه ذلك من تقليص كبير في طباعة الورق. وقال إن هناك آلية اشتراك إلكتروني متاحة حاليا لموظفي الأمم المتحدة كما جرت زيادة سهولة استعمال نظام الوثائق الرسمية بتضمينه خاصية محرك بحث. وباستخدام أداة التغذية بمحتوى شبكي متجدد RSS ستتاح للدول الأعضاء قريبا الفرصة للاشتراك في نوع وفئة الوثائق وتلقيها إلكترونيا بصفة يومية.

٥٨ - وفي تعليقات أخرى، أكدت دول أعضاء عديدة شعورها بالقلق من وجود انطباع بأن مجلس الأمن يجور على سلطات الجمعية العامة ومما تراه من انعدام للشفافية في عملية تسمية الأمين العام. وفيما يتعلق باقتراح إنشاء نظام جديد للاقتراع، أكدت المجموعة ما سبق أن أعربت عنه في الدورة السابقة من تحذير وتحفظ.

٥٩ - وقدمت الأمانة العامة، عقب الإحاطة المتعلقة بالوثائق، عرضا لتكنولوجيا التصويت الجديدة المعمول بها في مبنى الحديقة الشمالية، بما في ذلك تنفيذ عملية تصويت تجريبية قبل التصويت الفعلي. وشاركت عدة وفود بنشاط في جزء من الاجتماع خصص لطرح الأسئلة وإبداء التعليقات، وشددت بأغلبية ساحقة على ضرورة إدخال المزيد من التحسينات التقنية لضمان بيان كامل نتائج التصويت على الشاشة بحيث تظهر فيها قائمة الدول الأعضاء بأكملها. وتساءل البعض أيضا عما إذا كان النظام الجديد سيستخدم أيضا لإجراء الانتخابات في الجمعية العامة وأوضحت الأمانة العامة أن تكنولوجيا التصويت الجديدة لن تستخدم إلا لأغراض التصويت. وأفادت الأمانة العامة أيضا أنه، نظرا لعدم وجود ولاية محددة من الجمعية العامة، فإن الاقتراع سيتواصل إجراؤه وفقا للممارسة السابقة، وأن الأخذ بتكنولوجيا جديدة للاقتراع ليس جزءا من المخطط العام لتجديد مباني المقر الجاري تنفيذه حاليا.

٦٠ - ولخص الرئيس المشارك المناقشات في نقاط رئيسية. وردا على تساؤل من أحد الوفود، أوضح الرئيس المشارك أن مسألة تكنولوجيا الاقتراع بوصفها مسألة منفصلة عن التصويت، لن تكون موضع نظر إضافي في الدورة الحالية في ضوء التوضيح الذي قدمته الأمانة العامة والطائفة الكبيرة من الآراء المختلفة التي برزت في المشاورات الثنائية، بشأن أمور من بينها ضرورة ضمان توافر معايير صارمة للمصداقية والموثوقية والسرية والأمن.

ثالثا – خلاصة

٦١ – سعى الفريق العامل بجد، وفقا للولاية الموكولة إليه، إلى تحديد المسائل الرئيسية المثيرة للقلق والجوانب التي قد يوجد حولها توافق في الآراء، وإلى دراسة حالة التنفيذ الراهنة فيما يتعلق بهذه المسائل، واتخاذ مزيد من الإجراءات المحتملة بشأنها أو بيان هذه الإجراءات.

٦٢ – في جلسته السابعة، المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نظر الفريق العامل المخصص في مشروع قرار واعتمده (انظر الفقرة ٦٢ أدناه) وفي التقرير الحالي.

رابعا – التوصيات

٦٣ – استنادا إلى مشروع قرار قام بتعميمه الرئيسان المشاركان، أعد الفريق العامل المخصص، القرار المبين أدناه.

٦٤ – وفي جلسته السابعة المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اختتم الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة أعماله للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وقرر الفريق العامل التوصية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها السابقة المتعلقة بتنشيط أعمالها، بما في ذلك القرارات ٧٧/٤٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٢٣٣/٤٧ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٢٦٤/٤٨ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٢٤١/٥١ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ و ١٦٣/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٤/٥٥ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ٢٨٥/٥٥ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و ٥٠٩/٥٦ المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٣٠٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٣٠١/٥٧ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ و ١٢٦/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ و ٣١٣/٥٩ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ و ٢٨٦/٦٠ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٢٩٢/٦١ المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ و ٢٧٦/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٣٠٩/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩،

وإذ تؤكد أهمية تنفيذ القرارات المتعلقة بتنشيط أعمالها،

وإذ تسلّم بدور الجمعية العامة في معالجة قضايا السلام والأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بضرورة مواصلة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها،

وإذ تلاحظ الدور الذي يضطلع به مكتب رئيس الجمعية العامة والأنشطة الهامة التي يؤديها،

١ - **ترحب** بتقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة؛

٢ - **تقرر** أن تنشئ، في دورتها الخامسة والستين، فريقا عاملا مخصصا معنيا بتنشيط أعمال الجمعية العامة، تكون المشاركة فيه مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، بغرض:

(أ) تحديد مزيد من السبل لتعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، بعدة طرق من بينها الاستناد إلى القرارات السابقة وتقييم حالة تنفيذها؛

(ب) تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الخامسة والستين؛

٣ - **تقرر** أن يجري الفريق العامل المخصص، في دورتها الخامسة والستين، استعراضا شاملا للقائمة الواردة في مرفق تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، الذي قدم في الدورة الثالثة والستين (A/63/959)، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم بيانات مستكملة عن أحكام قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمالها، التي وُجّهت إلى الأمانة العامة للتنفيذ و لم يجر تنفيذها بعد، وذلك لكي يواصل الفريق العامل المخصص النظر فيها، مع ذكر المعوقات والأسباب الكامنة وراء أي حالة من حالات عدم التنفيذ، لكي يواصل الفريق العامل المخصص النظر فيها؛

دور الجمعية العامة وسلطتها

٤ - **تعيد تأكيد** دور الجمعية العامة وسلطتها، بما في ذلك في مجال المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المواد من ١٠ إلى ١٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، بالاستناد، حسب الاقتضاء، إلى الإجراءات المبينة في المواد من ٧ إلى ١٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تتيح للجمعية اتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة، واضعة في اعتبارها أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق؛

٥ - **ترحب** بعقد مناقشات مواضيعية بشأن المسائل الراهنة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي، **وتدعو** رئيس الجمعية العامة إلى مواصلة هذه الممارسة بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

٦ - **ترحب أيضا** بالإحاطات غير الرسمية الدورية التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن أولوياته وأسفاره وأحدث أنشطته، **وتشجعه** على مواصلة هذه الممارسة؛

٧ - **تؤكد** أهمية ضمان زيادة التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة الرئيسية **وترحب** في هذا الصدد بالاجتماعات الدورية التي تُعقد بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٨ - **ترحب** بممارسة رئيس الجمعية العامة المتمثلة في إبلاغ الدول الأعضاء بنتائج هذه الاجتماعات غير الرسمية من خلال رسائل يوجهها إليها بانتظام، **وتشجع** الرؤساء في المستقبل على مواصلة هذه الممارسة؛

٩ - **ترحب أيضا** بالتحسينات التي أُدخلت على نوعية التقارير السنوية التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، **وتشجع** مجلس الأمن على إدخال المزيد من التحسينات عند الاقتضاء، **وتحيط علما** بالاجتماعات غير الرسمية التي يعقدها رئيس مجلس الأمن مع جميع الدول الأعضاء قبل إعداد التقارير؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مكتب رئيس الجمعية العامة، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، اقتراحات تتعلق باستعراض مخصصات الميزانية، وفقا للإجراءات القائمة؛

١١ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يسعى، في حدود الموارد المتاحة، إلى كفالة تزويد رئيس الجمعية العامة بخدمات المراسم والأمن المناسبة وبما يكفي من حيز المكاتب، من أجل تمكين الرئيس من الاضطلاع بمهامه على نحو يتناسب وهيبة المكتب ومكانته؛

١٢ - **ترحب** بإنشاء الصندوق الاستئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة، وتدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصندوق؛

١٣ - **تدعو** رؤساء الجمعية العامة إلى إحاطة الدول الأعضاء بصفة دورية بآخر ما يضطلعون به من أنشطة، بما في ذلك السفر لأغراض رسمية؛

اختيار وتعيين الأمين العام

١٤ - **تؤكد مجددا** التزامها بأن تواصل النظر، في إطار الفريق العامل المخصص في الدورة الخامسة والستين، في تنشيط دور الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام، وفقا لأحكام الفقرة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتصلة بهذا الموضوع، بما في ذلك القرارات ١١ (د-١) و ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠، ولا سيما الفقرات من ١٧ إلى ٢٢ من مرفق القرار الأخير التي تنص على ما يلي:

”١٧ - تشير إلى المادة ٩٧ من الميثاق، وإلى أحكام قراري الجمعية العامة ١١ (د-١) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ و ٢٤١/٥١، من حيث صلتها بدور الجمعية في تعيين الأمين العام، بناء على توصية مجلس الأمن؛

”١٨ - تؤكد، آخذة في اعتبارها أحكام المادة ٩٧ من الميثاق، على ضرورة أن تكون عملية اختيار الأمين العام شاملة لجميع الدول الأعضاء وأن تكون أكثر شفافية، وأنه ينبغي، لدى تحديد وتعيين أفضل المرشحين لمنصب الأمين العام، إيلاء الاعتبار الواجب للتناوب الإقليمي والمساواة بين الجنسين، وتدعو مجلس الأمن إلى أن يقدم تقارير مستكملة بانتظام إلى الجمعية العامة عن الخطوات التي اتخذها في هذا الصدد؛

”١٩ - تشجع رئيس الجمعية العامة، دون المساس بالدور الذي تضطلع به الأجهزة الرئيسية على النحو المنصوص عليه في المادة ٩٧ من الميثاق، على التشاور مع الدول الأعضاء لتحديد المرشحين المحتملين، الذين يحظون بموافقة دولة عضو، وعلى القيام، فور إبلاغ جميع الدول الأعضاء بالنتائج، بإحالة تلك النتائج إلى مجلس الأمن؛

”٢٠ - تشجع أيضا على تقديم عرض رسمي للترشيحات لمنصب الأمين العام على نحو يتيح وقتا كافيا للتفاعل مع الدول الأعضاء، وتطلب إلى المرشحين أن يقدموا آراءهم إلى جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة؛

”٢١ - تشير إلى الفقرة ٦١ من قرارها ٢٤١/٥١، التي يُنص فيها على أنه، كيما تكون عملية التسليم والتسلم سلسة وفعالة، ينبغي أن يعين الأمين العام في أبكر وقت ممكن، ومن الأفضل أن يتم التعيين قبل شهر على الأقل من موعد انقضاء فترة شاغل المنصب؛

”٢٢ - تؤكد على أهمية أن يحوز المرشحون لمنصب الأمين العام وأن يبدوا، في جملة أمور، التزاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وسمات قيادية واسعة النطاق، وخبرة إدارية ودبلوماسية؛

تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة

١٥ - **ترحب** بتقديم رئيس الجمعية العامة لآرائه المتعلقة بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وفقا للفقرة ٥ من القرار ٣٠٩/٦٣؛

١٦ - **تحيط علما** بالتوصيات الواردة في مرفق تقرير الفريق العامل المخصص؛

١٧ - **تطلب** إلى رؤساء الجمعية العامة الذين تنتهي مدتهم أن يحيطوا من يخلفهم علما بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛

أساليب العمل

١٨ - **تطلب** إلى الجمعية العامة ولجانها الرئيسية في الدورة الخامسة والستين تقديم مقترحات، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لمواصلة النظر في بنود جدول الأعمال مرة كل سنتين وكل ثلاث سنوات وتجميعها وحذفها، مع مراعاة توصيات الفريق العامل المخصص في هذا الصدد، وذلك بطرق من بينها إدراج شرط انقضاء أجل النظر في البنود، على أن توافق على هذا صراحة الدولة أو الدول المقدمة للبنود؛

١٩ - **تحيط علما** بالإحاطة التي قدمت بشأن الوثائق إلى الفريق العامل المخصص، وتشجع الدول الأعضاء على الاستفادة بصورة كاملة من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الأمانة العامة، مع مراعاة ما قد تحققه هذه العملية من وفورات في التكاليف ومن خفض للأثر الواقع على البيئة، وذلك من أجل النهوض بنوعية تلك الوثائق وتوزيعها؛

٢٠ - **تؤكد** أهمية مواصلة تعزيز الوعي لدى الجمهور ووسائل الإعلام بأعمال الجمعية العامة وما تتخذه من قرارات، وتطلب مواصلة النظر في هذه المسألة في إطار لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، في دورتها الخامسة والستين تحت البند المعنون ''المسائل المتصلة بالإعلام''؛

٢١ - **تقرر** أن ينظر الفريق العامل المخصص، في أثناء الدورة الخامسة والستين، في خيارات لإجراء الاقتراع على نحو أكثر كفاءة من حيث الوقت وأكثر كفاءة وأمنا، مؤكدة من جديد ضرورة التأكد من مصداقية عملية الاقتراع وموثوقيتها وسريتها، **وتطلب** إلى الأمانة العامة أن تقدم بيانا مستكملا عما يجد من تطورات.

المرفق

آراء رئيس الجمعية العامة بشأن تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة

أولا – مقدمة

١ – أعادت الجمعية العامة مرارا تأكيد ضرورة تعزيز دور وقيادة رئيس الجمعية العامة، ومن الضروري لضمان قدرة الرئيس على أداء عمله بمزيد من الفعالية والكفاءة، أن يجري النهوض بتحسين الذاكرة المؤسسية وتعزيز الاستمرارية التي يستند إليها الرئيس ومكتبه فيما يضطلعان به من أعمال.

٢ – وقد كان لي عظيم الشرف أن انتخبتني الجمعية العامة لشغل منصب رئيس دورتها الرابعة والستين. ووفقا للولاية التي أوكلت إلي بموجب القرار ٣٠٩/٦٣، الذي لاحظت فيه الجمعية العامة ''أهمية تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة''، ودعت ''رئيس الجمعية العامة في الدورة الرابعة والستين إلى تقديم آرائه إلى الفريق العامل المخصص في الدورة الرابعة والستين لينظر فيها''، فإنني أقدم إليكم طيه آرائي بشأن أفضل السبل لتعزيز مكتب الرئاسة، بناء على خبرتي حتى الآن. وتقدم فيما يلي، من باب توفير المعلومات الأساسية، نظرة عامة موجزة عن تطور عمل الجمعية العامة في السنوات القليلة الماضية؛ ورسم للملامح العامة لمهام مكتب رئيس الجمعية العامة، والسياق الذي يجري فيه القيام بهذا العمل؛ كما تقدم في الختام بعض الأفكار والتوصيات التي قد تكون في رأيي مفيدة في تحقيق تقدم في هذه المسألة المهمة.

ثانيا – التطورات الأخيرة في عمل الجمعية العامة

٣ – تقوم الجمعية العامة، حسب ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، بدور رئيسي في معالجة التحديات العالمية العديدة التي تواجه المجتمع الدولي. وقد أعاد الأعضاء جميعا تأكيد هذا الدور عدة مرات، من بينها ما ورد في إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيث أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها بصفتها ''الهيئة التداولية والتمثيلية وهيئة صنع السياسات الرئيسية في الأمم المتحدة''.

٤ – ويُرتَّب جدول أعمال الجمعية العامة تحت عناوين مواضيعية تشمل السلم والأمن والتنمية، والتنمية في أفريقيا، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية، والقانون الدولي، ونزع السلاح، ومكافحة المخدرات، ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي، إلى جانب

أمور تنظيمية وإدارية ومسائل أخرى. ولا يوجد كيان دولي آخر يهتم بمسائل تشمل هذا التنوع الواسع النطاق من المواضيع، ويتصدى لأهم التحديات التي تواجه الجنس البشري اليوم.

٥ - وأكدت القرارات التي اتخذت بتوافق الآراء بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة خلال السبعة عشر عاما الماضية، على ضرورة أن تؤدي الجمعية دورا أنشط، بما في ذلك في مجال التعامل مع القضايا المتعلقة بالسلام والأمن. ومن ثم، فقد أخذ عبء العمل الواقع على كاهل الجمعية العامة يزداد باستمرار، ولم يعد يقتصر على الجزء الرئيسي من الدورة الذي يستغرق الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، بل صار يمتد الآن طوال الدورة، حتى افتتاح الدورة التالية. وتتجلى تلك الزيادة في عبء العمل في عدد البنود المدرجة على جدول الأعمال في الدورة الحالية، وهو ١٧٢ بندا. ويُعتمد في أي دورة من دورات الجمعية العامة ما يتراوح بين ٢٥٠ قرارا و ٣٠٠ قرار وما بين ٨٠ مقررا و ١٠٠ مقرر. وفضلا عن ذلك، هناك عدد من المجالات التي تعقد فيها الجمعية مشاورات غير رسمية، بصيغة أو بأخرى، بدءا من مجال الاتساق على نطاق المنظومة بأسرها، مرورا بعواقب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، واستعراض لجنة بناء السلام، والاتجار بالبشر، ووصولا إلى إصلاح مجلس الأمن، وأخيرا وليس آخرا، تنشيط عملها وتعزيزه.

٦ - وخلال الدورة الرابعة والستين، تجتمع الدول الأعضاء في الجمعية العامة في إطار التحضير للاجتماعات العامة الرفيعة المستوى المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتنوع الأحيائي، التي ستعقد لدى افتتاح الدورة الخامسة والستين. ولقد أصبحت هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى وسيلة منتظمة تعالِج الجمعية من خلالها العديد من أهم القضايا الواردة في جدول أعمالها.

٧ - ومن المجالات الأخرى التي ساهمت في زيادة حجم العمل الذي تضطلع به الجمعية المناقشات المواضيعية الرئيسية التي طلب الأعضاء إلى رئيس الجمعية العامة عقدها وتنظيمها لإقامة تفاهم دولي واسع النطاق بشأن المسائل الجوهرية الراهنة التي تهم الدول الأعضاء. وقد وفرت تلك المناقشات للأعضاء فرصة فريدة لإقامة مزيد من الحوار والتعاون، وللمشاركة في تبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات المعنية الأخرى على نحو مفعم بالنشاط والحيوية، من أجل التصدي للتحديات الراهنة ذات الأهمية البالغة التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي بأسره. ولقد دعوتُ، خلال رئاستي، إلى عقد العديد من هذه المناقشات، التي تناولت قضايا من بينها نزع السلاح،

والمياه، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والأمن البشري، وأنا عازم على عقد مناقشات عن حفظ السلام، والحالة في الشرق الأوسط.

٨ - وأود، في سياق تنسيق العمل فيما بين الأجهزة الرئيسية، أن أشير إلى الاجتماعات الشهرية التي تعقد بين رئيس الجمعية العامة والرئاسة الدورية لمجلس الأمن، والتي كنت أُطلع الأعضاء عليها بانتظام. وكذلك أصبحت جلسات الإحاطة الدورية التي يقدمها الأمين العام عما يضطلع به من أنشطة، في سياق الجلسات العامة غير الرسمية، سُنّة متّبعة حظيت بقبول حَسن من الدول الأعضاء، ويجدر ذكرها بوصفها مؤشرا آخر على تزايد حيوية وأهمية الدور الذي تقوم به الجمعية والمركز الذي تشغله. وقد عملتُ عن كثب مع الأمين العام على معالجة مجموعة من القضايا، ويسرني أن مكتبي قد أقام علاقات تعاون ممتازة مع مكتب الأمين العام.

ثالثا - رئيس الجمعية العامة

٩ - إن هذا التطور الناشئ فيما يتعلق بتزايد عبء العمل الواقع على الجمعية وتوسعه باستمرار، قد استلزم حدوث تغيير في الدور الذي يؤديه رئيس الجمعية العامة. ففي حين أن العادة ربما تكون قد جرت، فيما مضى على أن يقضي الرئيس فترات متقطعة في مقر الأمم المتحدة خلال الجزء المستأنف من الدورة، أي في المدة الواقعة فيما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر، فمن المؤكد أنه صار لزاما عليه أن يتواجد في نيويورك خلال الجزء الأكبر من فترة الرئاسة، للإشراف على الأعمال الجارية للجمعية العامة وإدارتها وقيادتها وتوجيهها. ذلك أن دور الرئيس قد تحوّل من مجرد رئاسة الجلسات، إلى المشاركة والمساهمة بشكل أعمق وأكثر موضوعية في أعمال الجمعية. فالأعضاء يتوقعون من الرئيس، على سبيل المثال، قيادة عمليات متابعة الولايات الأساسية وتيسيرها، والمساعدة في الدفع بالعمليات إلى الأمام إذا لزم الأمر. وتطرأ على بالي في هذا الصدد، مثلا، المفاوضات المؤدية إلى اعتماد جدول تقدير المبالغ المستحقة على الدول الأعضاء لميزانية المنظمة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، والجهود المبذولة حاليا لاختتام المفاوضات الجارية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الدور يرد، في كثير من الأحيان، ضمن الولايات التي تعتمدها الجمعية العامة.

١٠ - ولزيادة توضيح هذه النقطة، فيما يلي قائمة بالمسائل التي عينت لها ميسرين خلال الدورة الرابعة والستين: تنشيط أعمال الجمعية العامة؛ والاتساق على نطاق المنظومة؛ ومؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإصلاح مجلس الأمن؛ واستعراض لجنة بناء السلام؛ واستعراض مجلس حقوق الإنسان؛ وتنسيق جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ والأزمة المالية

والاقتصادية العالمية؛ وتنظيم المؤتمر العالمي للشباب؛ ومتابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة؛ والتنوع البيولوجي البحري.

١١ - وفي نفس الوقت، يضطلع الرئيس أيضا بمهام رسمية واحتفالية ومهام متصلة بالمراسم، بما في ذلك تمثيل الهيئة أمام العالم الخارجي. وقد شجعت الجمعية العامة في الماضي رؤساءها، مثلا، على زيادة ظهورهم العام. وحاليا، أتلقى في المتوسط ٦٠ زيارة رسمية شهريا في مكتبي، وتوجه الدعوة إلي لحضور المؤتمرات ومؤتمرات القمة والمنتديات الدولية والاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية ورئاستها والمشاركة فيها. ولزيادة الظهور العام لرؤساء الجمعية العامة، على نحو ما شُجع عليه في القرار ٢٨٦/٦٠، قمت أيضا بزيارة العديد من البلدان في مختلف المناطق، بناء على دعوة من الدول الأعضاء.

١٢ - وإدارة وتوجيه أعمال الجمعية العامة على مدار السنة، بما في ذلك إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء، والمتابعة والعمليات التحضيرية، وعقد المناقشات الموضوعية، وعقد الاجتماعات الخاصة، وتمثيل الجمعية العامة أمام العالم الخارجي، في نيويورك وفي الخارج على حد سواء، هي بعض الجوانب الإضافية العديدة للمهام التي يتعين على رئيس الجمعية العامة الاضطلاع بها اليوم.

رابعا - مكتب رئيس الجمعية العامة

١٣ - يدعم مكتب رئيس الجمعية العامة الرئيس في الاضطلاع بمسؤولياته. وبما أن حجم عمل الجمعية العامة يتغير، فإن دور المكتب أيضا يتغير مع مرور الزمن ليصبح ذا طابع متسم بمزيد من الموضوعية والخبرة. وحسب المشار إليه، تتمثل مسؤولية الرئيس حاليا في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية بشأن طائفة واسعة من المسائل ذات الصلة بأعمال الجمعية العامة. ويقدم المكتب دعما موضوعيا لمساندة هذه الأعمال وكذلك للميسرين المعينين لدعم هذه العمليات. ويتطلب هذا الدور أن يعمل فريق للخبراء مع الرئيس عن كثب، لتقديم التحليلات المستنيرة وتوفير المشورة من ذوي الخبرة.

١٤ - وبالإضافة إلى توفير المشورة الفنية ومشورة الخبراء، يضطلع مكتب رئيس الجمعية العامة بمهام التنسيق اليومية اللازمة لأداء مهام الرئيس، بما في ذلك الاتصال بالدول الأعضاء ورؤساء اللجان والرؤساء المشاركين لمختلف العمليات، وكذلك بمكتب الأمين العام، ومختلف الإدارات والمكاتب في الأمانة العامة، وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها بكامل نطاقها. كذلك يتفاعل المكتب مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام.

١٥ - وتتلقى الأعمال الإدارية اليومية لمكتب رئيس الجمعية العامة الدعم من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الأمانة العامة، التي تتولى تخطيط الاجتماعات وإدارة المؤتمرات وخدمتها، فضلا عن مهام الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. وتقدم شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المندرجة ضمن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، المساعدة التقنية والمشورة الإدارية بشأن إجراء المداولات على نحو منظم وفعال والاضطلاع بإجراءات المتابعة التي تتخذها الجمعية العامة، من بين مسائل أخرى. وتدعم أيضا شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الرئيس والمكتب عن طريق صياغة جدول أعمال الجمعية العامة وتجهيز مشاريع القرارات، وتوفير الدعم اللازم خلال الاجتماعات ، بما في ذلك المشورة المتعلقة بتطبيق قواعد النظام الداخلي ذات الصلة.

١٦ - وبالنظر إلى طلب الجمعية العامة إلى أن أقدم آرائي بشأن تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، ترد فيما يلي بعض المجالات الرئيسية للنظر فيها، وتليها توصيات في هذا الصدد.

(أ) الميزانية العادية

١٧ - اتخذت الدول الأعضاء في عام ١٩٩٨ القرار ٢٢١/٥٢ الذي خُصصت بموجبه ميزانية تبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل سنة من ميزانية المنظمة لفترة السنتين من أجل تعزيز قدرة رئيس الجمعية العامة على الاضطلاع بمسؤولياته. ومنذ ذلك الحين، أي لحوالي ١٢ عاما، لم يجر استعراض هذه الميزانية أو زيادتها، باستثناء تسويات التضخم. غير أنه من الجدير بالذكر أن ميزانية المنظمة نفسها تضاعفت بمقدار ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٨.

(ب) الملاك الوظيفي لمكتب رئيس الجمعية العامة

١٨ - أرى أن الاستمرارية والمعرفة المؤسسية، وكذلك التمثيل الجغرافي المتنوع، تشكل عناصر هامة في الملاك الوظيفي لمكتب رئيس الجمعية العامة. وتاريخيا، كان معدل دوران الموظفين في المكتب عاليا، وهو ما يصعّب الاحتفاظ بالذاكرة والمعرفة المؤسسيتين للمكتب.

١٩ - والأرقام المتعلقة بملاك موظفي مكتب الرئيس متاحة للجمهور في الوثائق الرسمية ذات الصلة. فالمكتب يزود سنويا بأربع وظائف من المجموعة ١٠٠ من الميزانية العادية (٢ مد-٢، و ١ مد-١، ومستشار ف-٥)، وبموظف من فئة الخدمات العامة من داخل ميزانية المنظمة. وفي مكتبي، يتمتع جميع الموظفين المعينين في هذه الوظائف بتاريخ طويل من خبرة العمل مع الأمم المتحدة، حيث يكون اثنان منهم، أحدهما رئيس الديوان، من الموظفين

العاملين لفترة طويلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولضمان التوازن الجغرافي، يمثل الموظفون المعينون في هذه الوظائف فريقا دوليا يتألف من موظفين قادمين من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأفريقيا. ولا يحمل أي من الموظفين المعينين في هذه الوظائف نفس الجنسية التي أحملها.

٢٠ - ويعين في المكتب اثنان من موظفي فئة الخدمات العامة التابعين لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وأود أيضا أن أحيطكم علما بأن شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تفرد حاليا وظيفتين (١ ف-٤ و ١ ف-٣) لدعم عمل مكتب رئيس الجمعية العامة، وأن كلا الموظفين اللذين يشغلان هاتين الوظيفتين يحتفظان بوظيفتيهما داخل الشعبة.

٢١ - ويأتي دعم إضافي من الموظفين الذين تندبهم الدول الأعضاء. كذلك يقوم رؤساء الجمعية العامة في الآونة الأخيرة بتعيين عدد من كبار المستشارين المعنيين بقضايا محددة، الذين يرتبطون في أكثر الحالات ارتباطا مباشرا بالأولويات التي تعلن عنها رئاسة الجمعية العامة.

(ج) السلامة والأمن

٢٢ - تكفل أمن رئيس الجمعية العامة قوة حراسة مؤلفة من اثنين من موظفي الأمن في الأحوال العادية، ومن موظف أمن واحد خلال أسفار الرئيس الخاصة بدعم المهام الرسمية. وتغطى نفقات سفر موظفي الأمن الذين يدعمون المهام الرسمية للرئيس من ميزانية مكتب رئيس الجمعية العامة. بيد أنه من المهم أن نذكر أنه بالنظر إلى محدودية ميزانية المكتب، فإن مصروفات موظفي الأمن تشكل عبئا كبيرا على موارد المكتب يصعب تحمله.

(د) المراسم

٢٣ - لا يتلقى مكتب الرئيس حاليا دعما فيما يتعلق بالمراسم، وهو ما يمكن أن يقوض مكانة وهيبة المكتب. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار ٣١٣/٥٩ أن يكفل تزويد رئيس الجمعية العامة بخدمات المراسم الملائمة في المقر وفي الخارج. وردا على هذا الطلب، أشار الأمين العام في بيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية إلى أن توفير موظف مراسم متفرغ مكرس لرئيس الجمعية العامة أمر غير ممكن حاليا بالنظر إلى عدم كفاية قدرات دائرة المراسم والاتصال. ومن ثم ستلزم وظيفة جديدة من الرتبة ف-٣ تكرس لتوفير خدمات المراسم الملائمة لرئيس الجمعية`` (A/C.5/59/35/Rev.1، الفقرة ٦). ولدى النظر في هذا البيان، لاحظت اللجنة الخامسة أنه في حالة اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/59/L.69/Rev.1، ستنشأ احتياجات لموارد إضافية قدرها ٣٠٠ ١١٦ دولار، وأن الجمعية

العامة ستنظر في هذه الاحتياجات الإضافية في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (انظر A/59/912). وتتطلب هذه المسألة الاهتمام والمتابعة على وجه السرعة.

(هـ) إدارة شؤون الإعلام

٢٤ - ينوه القرار ٩٦/٦٤ بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الإعلام لمواصلة التعريف بأعمال الجمعية العامة وبقراراتها، ويطلب إلى الإدارة أن تواصل تعزيز علاقة العمل التي تربطها بمكتب رئيس الجمعية العامة. ويشجع القرار ٢٨٦/٦٠ الأمين العام على مواصلة الممارسة المتمثلة في أن يوفر لمكتب رئيس الجمعية متحدثا باسم رئيس الجمعية ومساعدا للمتحدث.

٢٥ - وتقوم إدارة شؤون الإعلام بمساعدة المكتب في عملية اختيار المتحدث باسم المكتب، مع بقاء القرار النهائي في يد رئيس الجمعية العامة. وتندب الإدارة شؤون المتحدث المختار إلى المكتب. ويُندب إلى المكتب أيضا مدير للموقع الشبكي تحّمل وظيفته على ميزانية الأمانة العامة.

(و) الصندوق الاستئماني

٢٦ - تعزيزا للمساءلة والشفافية في المكتب، طلبت إلى الأمين العام إنشاء صندوق استئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة، ليكون أداة تقوم الدول الأعضاء والجهات الأخرى من خلالها بدعم جهود الرئاسة على وجه الخصوص والجمعية بشكل أعم والمساهمة في تلك الجهود، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بالعملية التحضيرية للمناقشات المواضيعية التي شجعت الجمعيةُ الرئيسَ على عقدها. ويسرني أن الصندوق قد أنشئ، وآمل أن تغتنم الدول الأعضاء الفرصة التي يوفرها هذا الصندوق من أجل تعزيز التعريف بالجمعية والرئاسة على السواء.

(ز) حيز المكاتب

٢٧ - في قرار الجمعية العامة ٣١٣/٥٩، قررت الجمعية إتاحة ما يكفي من حيز المكاتب وأماكن الاجتماعات لرئيس الجمعية العامة لتمكين الرئيس من القيام بمهامه بطريقة تتماشى مع هيبة ومكانة منصبه. وفي إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر الجاري تنفيذه، انتقل مكتب رئيس الجمعية العامة إلى مبنى المرج الشمالي. ويجدر بالذكر أنه حتى مع الحيز الذي تم توفيره، فإن المرافق الحالية لا تتماشى إطلاقا مع هيبة ومكانة مكتب الرئيس، ويجري العمل على معالجة هذا الشاغل. ومن العوامل الأخرى المؤثرة على المكتب انتقال شعبة

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي/إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات خارج الحرم، مما يسبب تحديات في الاتصالات والأعمال التي يجريها المكتب مع تلك الشعبة تحديدا.

خامسا – التوصيات

٢٨ – انطلاقا من آرائي وملاحظاتي التي بينتها أعلاه عملا بالفقرة ٥ من القرار ٣٠٩/٦٣، أود تقديم عدد من التوصيات التي آمل أن تعطي زخما لمواصلة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، بما يشمل الركيزة الهامة المتمثلة في الذاكرة المؤسسية.

- تُدعى الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالدعم المالي والدعم العام لأنشطة الرئاسة، إلى النظر في استعراض المبلغ المرصود في الميزانية لمكتب رئيس الجمعية العامة، الذي لم يُستعرض منذ عام ١٩٩٨ كما جرت الإشارة؛

- نظرا لأن مكتب رئيس الجمعية العامة يمثل كل الدول الأعضاء، فإنني أشجع على أن يعبر تشكيل مكتب الرئيس عن التوازن الجغرافي لأعضاء الجمعية العامة؛

- فيما يتعلق بملاك الموظفين، أوصي فيما يخص شغل الوظائف من المجموعة ١٠٠ في مكتب رئيس الجمعية العامة بأن يولي رؤساء الجمعية العامة في المستقبل الاعتبار الواجب لمعايير الاختيار المعمول بها في الأمم المتحدة. وينبغي أن تقدم الأمانة العامة المشورة إلى الرئيس بشأن مختلف فئات الموظفين المستخدمة في مكتب رئيس الجمعية العامة وقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها السارية؛

- يراعَى أنه من مصلحة النهوض بالذاكرة المؤسسية وتعزيز الاستمرارية التي يستند إليها الرئيس ومكتبه في عملهما، أن يُبقي مكتب الرئيس الجديد على موظف واحد أو أكثر من المكتب السابق؛

- نظرا لأن اتصالات رئيس الجمعية العامة واجتماعاته تجرى على أرفع المستويات الدبلوماسية والسياسية، فإنني أحث على البت في مسألة توفير الخدمات المقررة من دائرة المراسم والاتصال لمكتب رئيس الجمعية العامة؛

- أحث على التوصل إلى قرار بشأن تمويل التغطية الأمنية للرئيس وحيز المكاتب، وأدعو الدول الأعضاء والإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة إلى تقديم دعمها لذلك المسعى. وأتقدم أيضا بالشكر إلى إدارة شؤون السلامة والأمن لاستيعابها نفقات السفر الخاصة بأفراد الأمن الذين يدعمون المهام الرسمية التي يقوم بها الرئيس

في الخارج منذ آذار/مارس ٢٠١٠، وأشجع الإدارة بشدة على وضع بند في الميزانية لتغطية تكاليف الدعم الأمني للرئيس، نظرا للعبء غير المحتمل الذي تشكله تلك التكاليف على مكتب رئيس الجمعية العامة؛

- ينبغي، بغرض زيادة ضمان الاستمرارية فيما بين الرئاسات، أن تشجع بشدة ممارسة إعداد الرئاسة المنتهية ولايتها لسرد للدروس المستفادة يشمل تقريرا مرحليا؛

- أخيرا، أحث الدول الأعضاء على دعم مكتب رئيس الجمعية العامة فنيا من خلال الخبراء، وعن طريق تقديم الدعم المالي للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام.